

تقرير مجلس إدارة الهيئة
المقدم للجمعية العمومية للهيئة
للعام المالي ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)

الفهرس

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣	أولاً : تطوير واعتماد المعايير والقواعد المهنية
٦	ثانياً : مراقبة جودة الأداء المهني
١٠	ثالثاً : التأهيل العلمي والمهني
١٣	رابعاً : تطوير الكوادر الوطنية
١٥	خامساً : خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع
١٦	سادساً : البحوث والدراسات والمشاركة في المؤتمرات والندوات
١٦	سابعاً : الخطة الاستراتيجية للهيئة
١٧	ثامناً : مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة
١٧	تاسعاً : اشتراكات الأعضاء المتأخر
١٨	عاشراً : موارد الهيئة عن العام المالي ١٩٩٩م

تقرير مجلس إدارة الهيئة
المقدم للجمعية العمومية للهيئة
للعام المالي ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)

نص نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها. ويقوم مجلس إدارة الهيئة وفقاً لنص المادة الخامسة والعشرين من نظام المحاسبين بتصريف شئونها وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومنها :

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
- القيام بالمراقبة الميدانية للتأكد من قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتفديد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.
- وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتنظيم دورات التعليم المستمر.
- إعداد البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والكتب والنشرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والمشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى واصلت الهيئة ممثلة في مجلس إدارتها واللجان الفنية والأمانة العامة ، العمل على تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها حيث تم خلال العام المالي ١٤١٦/١٤١٧هـ (١٩٩٦م) استكمال تنفيذ عدد من المشاريع المهنية وتم إنهاء بعضها ، ويتوقع إنهاء ما تبقى منها خلال الأعوام التالية :

ويسر مجلس إدارة الهيئة والذي يتكون من كل من معالي وزير التجارة الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه رئيساً ، وعضوية كل من الأستاذ عبدالله عبدالرحمن الحمودي ، الدكتور عبدالعزيز عبدالرحمن النصرالله ، الأستاذ إبراهيم علي البغدادي ، الأستاذ الدكتور عبدالرحمن إبراهيم الحميد ، الدكتور عبدالله قاسم يمانني ، الدكتور خليل عبدالفتاح كردي ، الأستاذ بكر عبدالله أبو الخير ، الأستاذ عبدالله عبدالعزيز الحملي ، الأستاذ محمد إبراهيم عبدالله الطعيمي ، الأستاذ عبدالله عبدالعزيز السويلم ، الدكتور عبدالله عبدالرحمن باعشن والأستاذ أحمد زامل السليم ؛ أن يقدم بالشكر للأخوة أعضاء مجلس الإدارة الذين إنتهت مدة عضويتهم في المجلس وهم :

الأستاذ / عبدالعزيز عبدالله أبوحميد	الأستاذ / منير نوار العتيبي
الأستاذ / عبدالعزيز راشد الراشد	الأستاذ / إبراهيم محمد السبيل
الأستاذ / سامي بهاء الدين السراج	الدكتور / محمد عبدالله الشباني

ويبين ما يلي عرضا للإنجازات التي تم تحقيقها والأعمال المتوقعة القيام بها خلال عام ٢٠٠١م.

أولا : تطوير واعتماد المعايير والقواعد المهنية :

تكمن الوظيفة الأساسية للمحاسبة والمراجعة في تقديم المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات المستفيدين وإضفاء الثقة على المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية. وتساعد هذه المعلومات متخذي القرار في تقييم المبادئ المختلفة التي تعد في ضوءها التقارير المالية ، والعائد المتوقع والتكاليف والمخاطر ، وتوفر معلومات موثوق بها ، مما يزيد في فعالية الأفراد والمشروعات والأسواق. واعترافا بهذا الدور يلتزم المحاسبون القانونيون بمجموعة من معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى بما في ذلك المبادئ والقواعد السلوكية التي تحكم عملهم ، إضافة إلى التزامهم بالمتطلبات النظامية التي تفرضها الأنظمة واللوائح. ويعتبر التزام المحاسبين القانونيين بهذه المعايير والقواعد اعترافا من مهنة المحاسبة بمسئولياتها تجاه المجتمع والعملاء والزلاء في المهنة. فقبولهم لهذه المعايير والقواعد عند أداء مسؤولياتهم المهنية يؤدي إلى رفع مستوى المهنة واكتساب ثقة المجتمع مما يزيد من فاعليتها ويرفع من شأنها.

ونظرا لما لهذا الجانب من أهمية بالغة خص نظام المحاسبين القانونيين في مادته التاسعة عشر الهيئة بمراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة وأناط بالمجلس في المادة الخامسة والعشرين من النظام اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى وتشكيل اللجان الفنية ووضع قواعد وإجراءات ممارسة مهامها. كما أوجب النظام في مادته العاشرة على المحاسبين القانونيين الالتزام بما يصدر عن الهيئة من معايير وقواعد. ويبين ما يلي عرضا لما تم القيام به من عمل لتحقيق هذا الهدف ، والأنشطة المقترحة القيام بها مستقبلا.

١ - مراجعة وتطوير معايير المحاسبة :

قامت لجنة معايير المحاسبة بدراسة شاملة لما صدر من معايير سابقة والتي شملت أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح العام ، وحددت اللجنة مواضيع معايير المحاسبة التي ترى أهمية إصدار معايير محاسبية لها ، وشرعت في إعداد عشرين معيارا. كما قامت اللجنة بدراسة الاستفسارات المقدمة لها

وصدر عنها عدد من التفسيرات والآراء. ويبين ما يلي عرضاً للمعايير التي صدرت حتى تاريخه :

رقم المعيار	المعيار	تاريخ الاصدار
١	معيار العرض والإفصاح العام	١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
٢	معيار العملات الأجنبية	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٣	معيار المخزون السلعي	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٤	معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٥	الإيرادات	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٦	المصرفيات الإدارية والتسويقية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٧	تكاليف البحث والتطوير	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٨	توحيد القوائم المالية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٩	الاستثمار في الأوراق المالية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
١٠	التقارير المالية الأولية	١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
١١	معيار الزكاة ومعيار ضريبة الدخل	١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

وبهذا يبلغ عدد معايير المحاسبة التي أصدرتها الهيئة أحد عشر معياراً إضافة إلى أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية. وتعمل الهيئة على إعداد عدد من المعايير الأخرى منها ، الأصول الثابتة ، الأصول غير الملموسة ، محاسبة عقود التشغيل والصيانة، التقارير القطاعية ، عقود الإيجار ، المنح والإعانات الحكومية ، طريقة حقوق الملكية ، عقود المقاولات ، الاندماج ، العقارات.

٢ - مراجعة وتطوير معايير المراجعة :

واصلت لجنة معايير المراجعة دراسة مشاريع المعايير التي تقرر إصدارها ، وصدر عن الهيئة مشاريع معايير فحص التأكيدات ، التقارير الخاصة ، مخاطر المراجعة والأهمية النسبية ، الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية. وستواصل اللجنة خلال عام ٢٠٠٠م استكمال مشاريع المعايير التي صدرت والتي تحت الدراسة منها ، العينات الإحصائية ، العمليات مع الأطراف ذي العلاقة ، مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش والتقرير عنها ، فحص وتقييم المراجعة الداخلية لأغراض مراجعة القوائم المالية ، القوائم المالية المستقبلية.

٣ - قواعد سلوك وآداب المهنة :

قامت لجنة سلوك وآداب المهنة بدراسة قواعد سلوك وآداب المهنة المعمول بها لدى عدد من الدول وأعدت مشروع القواعد المقترحة وتم رفعه لمجلس الإدارة ، وبعد دراسته صدر عن المجلس قرار بإعتمادها. وتتضمن هذه القواعد مجموعة مبادئ تمثل القيم الأخلاقية التي تعتبر بمثابة مقاييس للسلوك المهني ، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم. كما قامت اللجنة بدراسة ما ورد إليها من إستفسارات حول قواعد سلوك وآداب المهنة ، وأصدرت عدداً من الآراء والتفسيرات كما يلي :

الرقم	التاريخ	الموضوع
١/٥٠٦/١	١٤١٦/٢/٦ هـ ١٩٩٥/٧/٤ م	الجمع بين الأعمال الادارية وممارسة المهنة.
٢/٥٠٦/٢	١٤١٦/٢/٦ هـ ١٩٩٥/٧/٤ م	الجمع بين الخدمات الاستشارية والمراجعة.
٣/٥٠٢/٣	١٤١٦/٢/٦ هـ ١٩٩٥/٧/٤ م	تفسير القاعدة (٥٠٢) من قواعد سلوك وآداب المهنة.
٤/٥٠٦/٤	١٤١٦/٥/٢٩ هـ ١٩٩٥/١٠/٢٣ م	الجمع بين خدمات المراجعة والأعمال الاستشارية.
٥/٥٠٦/٥	١٤١٦/١٠/٢٢ هـ ١٩٩٦/٣/١١ م	الأعمال الاضافية التي يقوم بها المحاسب عند قيامه بعملية المراجعة.
٦/٣٠١/٦	١٤١٦/١٠/٢٢ هـ ١٩٩٦/٣/١١ م	مدى جواز قيام المحاسب القانوني بتقديم معلومات حصل عليها أثناء مراجعته للقوائم المالية لشريك محاص.
٧/٥٠٦/٧	١٤١٩/٨/١٧ هـ ١٩٩٨/١٢/٦ م	قيام المحاسب القانوني بالأعمال المتعلقة باستكمال إجراءات تسجيل الشركة وأشهارها.
٨/١٠٠/٨	١٤١٩/٨/١٧ هـ ١٩٩٨/١٢/٦ م	تقديم زميل عرض لمراجعة حسابات عميل يتم مراجعة حساباته من قبل زميل آخر.
٩/١٠١/٩	١٤١٩/٨/١٧ هـ ١٩٩٨/١٢/٦ م	تحديد الأسهم ذات الشأن التي تؤدي الى فقد مراجع الحسابات استقلاله عند مراجعة شركة مساهمة.
١٠/١٠٠/١٠	١٤٢٠/٢/٩ هـ ١٩٩٩/٥/٢٢ م	مسؤولية المصفي عن حفظ سجلات وملفات عملية التصفية.
١١/١٠١/١١	١٤٢٠/١١/٢٨ هـ ٢٠٠٠/٣/٥ م	مدى جواز المحاسب القانوني - فرداً كان أو شركة - بمراجعة القوائم المالية للمكتب الذي يملكه إذا كان فرداً أو الذي يشارك فيه إذا كان شركة مهنية.

ثانيا : مراقبة جودة الأداء المهني :

لكي يتم تحقيق الفائدة المنشودة من صدور المعايير المهنية يتعين إيجاد الوسيلة الملائمة للتحقق من الالتزام بتنفيذها. ونظرا لما لهذا الجانب من أهمية بالغة خص نظام المحاسبين القانونيين في مادته التاسعة عشر الهيئة بصلاحيات تطوير وتنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني ، وأناط النظام بمجلس إدارة الهيئة وضع التنظيم الإداري المناسب اللازم لإدارة البرنامج. وشرعت الهيئة فور بدء عملها ؛ بالعمل على هذا الجانب ، وبيين مايلي عرضاً لما تم القيام به من عمل حتى تاريخه :

١ - اعداد معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة :

قامت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني بدراسة مستفيضة بغرض إعداد معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة ، وصدر عن المجلس قرار برقم ٣/٣ وتاريخ ١٤١٥/١/٢٦هـ الموافق ١٩٩٤/٧/٥م قضى باعتماد معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة المعدة من اللجنة كمرجع استرشادي تسترشد به مكاتب المحاسبة عند تطوير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة ، وأن تتولى لجنة مراقبة جودة الأداء المهني متابعة مدى إسترشاد المحاسبين القانونيين بمعايير الرقابة النوعية وتلقي مقترحاتهم وملاحظاتهم ، كما تتولى دراستها وإعداد تقرير بما يسفر عنه التطبيق الاسترشادي لهذه المعايير وما يقترح حول تعديلها أو تطويرها وذلك خلال فترة لا تتجاوز شهرين من انقضاء سنتين على تاريخ العمل بهذا القرار .

وتتفيذا لذلك طلبت اللجنة من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة بما في ذلك مكاتب المحاسبة ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، الشركات المساهمة ، الغرف التجارية ، وعدد من المؤسسات العامة تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات حيال معايير الرقابة النوعية. وقامت الأمانة العامة للهيئة بدراسة الملاحظات التي وردت وتصنيفها حسب الموضوع وفقا لتسلسل الصفحة والسطر وتم اظهار كل ملاحظة في صفحة مستقلة وتم عرضها على لجنة مراقبة جودة الأداء المهني لدراستها ؛ وبعد دراستها قررت الموافقة على مشروع معيار الرقابة النوعية ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد ، وبدراستها من قبل المجلس صدر عن المجلس قرار برقم ٢/٨ وتاريخ ١٤١٨/٩/٨هـ الموافق ١٩٩٨/١/٦م قضى باعتماد معايير الرقابة النوعية.

وتعتبر هذه المعايير القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها برنامج مراقبة جودة أداء المحاسبين والذي يتم بموجبه التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة.

٢ - برنامج مراقبة جودة الأداء المهني :

تنفيذاً لأحكام المادة التاسعة عشرة من نظام المحاسبين والتي تقضي بأن تضع الهيئة التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقييد بأحكام النظام ولوائحه ، أعدت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني برنامجاً لمراقبة جودة أداء مكاتب المحاسبين وتم رفعه لمجلس إدارة الهيئة بالمذكرة رقم ١/٤٨ وتاريخ ١٨/٨/١٤١٥هـ الموافق ١٩/١/١٩٩٥م وقد صدر عن المجلس قرار برقم ٢/٢ وتاريخ ١٣/٩/١٤١٥هـ الموافق ١٢/٢/١٩٩٥م قضى باعتماد برنامج مراقبة جودة الأداء المهني وأن يبدأ تنفيذه فور صدوره. ووفقاً لما يتطلبه البرنامج يتعين على مكاتب المحاسبة الالتزام بما يلي :

١/٢ تزويد الهيئة ببيانات دورية عن مكاتب المحاسبة :

يتعين على مكتب المحاسبة تزويد الهيئة ، خلال فترة لا تزيد عن (٩٠) يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية للمكتب ، بالمعلومات والبيانات التي تمكن المسؤولين عن تنفيذ البرنامج من متابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسبة وطبيعتها والتعرف بشكل أولي على مدى التزام المكتب بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة ومساعدة فريق الفحص في تخطيط وتنفيذ عملية الفحص. وقد تضمن القسم الثالث من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني شرحاً مفصلاً لتلك المتطلبات.

٢/٢ تطبيق رقابة نوعية ملائمة :

يتعين على مكتب المحاسبة بصرف النظر عن حجمه أو شكله النظامي تطبيق رقابة نوعية ملائمة تتفق مع معايير الرقابة النوعية المعتمدة من الهيئة.

٣/٢ قبول مكاتب المحاسبة لتنفيذ الفحص :

يتعين على مكاتب المحاسبة قبول قيام فريق الفحص المعين من الهيئة بتنفيذ الفحص وفقاً لما يلي :

١/٣/٢ فحص البيانات الدورية السنوية التي يقدمها مكتب المحاسبة (الفحص السنوي). ويتضمن القسم الثالث من البرنامج أيضاً للبيانات التي يتعين على مكتب المحاسبة تقديمها دورياً للهيئة.

٢/٣/٢ فحص الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة (الفحص الدوري) وينفذ هذا الفحص كحد أدنى كما يلي :

أ - مرة كل ثلاث سنوات بالنسبة للمكاتب التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المساهمة والبنوك والمؤسسات العامة.

ب - مرة كل خمس سنوات بالنسبة للمكاتب التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات أو المؤسسات الأخرى.

وبعرض نتائج الفحص الدوري لمكاتب المحاسبة (الفحص السنوي) لعام ١٩٩٨م على مجلس إدارة الهيئة قرر إقامة ندوة عامة يتم خلالها بحث موضوع دمج مكاتب المحاسبة ، وبيين مايلي بعض المعلومات التي أظهرها الفحص السنوي :

— بيان بعدد العملاء وساعات العمل والأتعاب ، وملخصه ما يلي :

إجمالي الأتعاب		الساعات		العملاء		
النسبة	مبلغ	النسبة	عدد	النسبة	عدد	
٧٠ %	٢٤٦,٩٧٢,٠٠٠	٨٣ %	١,٧٧٦,٧١٢	٦١ %	١٠,١٨٧	المراجعة
٦ %	٢٢,٥٨٣,٠٠٠	٤ %	٩١,٤٩٤	١ %	٢٣٦	الاستشارات
١٥ %	٥٠,٦٩٧,٠٠٠	٨ %	١٥٣,٥٢٣	١٤ %	٢٢٠٩	الزكاة والضريبة
٩ %	٣١,٢٤٠,٠٠٠	٥ %	١١١,٤٥٤	٢٤ %	٣٩١٨	أخرى
١٠٠ %	٣٥١,٤٩٢,٠٠٠	١٠٠ %	٢,١٣٣,١٨٣	١٠٠ %	١٦,٥٥٠	الإجمالي

— بيان بعدد العاملين في مكاتب المحاسبة مصنفة حسب طبيعة العمل (شريك / مدير مراجعة / مشرف الخ) وملخصه ما يلي :

المجموع	الفئة
١٥٣	شركاء
٢٢٣	مدراء مراجعة
١٦٣	مشرفون
٦١٣	مراجعون
٢٢٨	محاسبون
١٣١	آخرون
١٥١١	مجموع الفنيين
٤٩٥	إداريين
٢٠٠٦	المجموع

— أن ٧٨% من دخل مكاتب المحاسبة يتركز في أحد عشر مكتبا فقط وذلك كما يلي :

الموظفين		الأتعاب		عدد المكاتب	الفئة
النسبة	العدد	النسبة	مليون ريال		
١٩%	٢٩٢	٤٢%	١٤٧	٢	٤٠ مليون فأكثر
٩%	١٣٩	٢٠%	٧٠	٢	٣٠ مليون الى ٣٠,٩ مليون
١٠%	١٥٢	٦%	٢٣	٢	١٠ مليون الى ٢٩,٩ مليون
١٤%	٢١٢	١٠%	٣٥	٥	٥ مليون الى ٩,٩ مليون
٥٣%	٧٩٥	٧٨%	٢٧٥	١١	المجموع
٤٧%	٧١٦	٢٢%	٧٧	٩١	أقل من خمسة ملايين
١٠٠%	١٥١١	١٠٠%	٣٥٢	١٠٢	الإجمالي

٣ — دليل الفحص الدوري للرقابة النوعية لمكتب المحاسبة :

تتفياً لما تقضي به الفقرة ٣/٢/٢ من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني ، أعدت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني دليل فحص الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة والذي يبين إجراءات الفحص التي يتعين على كل من فريق الفحص ومكاتب المحاسبة والجهات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني الالتزام بها عند تنظيم وأداء الفحص الدوري والمتطلبات الأساسية من حيث نطاق الفحص ، دراسة وتقويم الرقابة النوعية ، اختيار العمليات التي سيتم فحصها ، الفروع التي ستتم زيارتها ، تقرير الفحص. وتم ارسال مشروع دليل الفحص الى ذوي الاختصاص والاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك مكاتب المحاسبة ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، الشركات المساهمة ، الغرف التجارية ، وعدد من المؤسسات وطلب منهم تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات حيال دليل الفحص. وبعد دراسة الملاحظات التي وردت وتصنيفها حسب الموضوع وفقاً لتسلسل الصفحة والسطر وإظهار كل ملاحظة في صفحة مستقلة ، وبدراستها من قبل لجنة مراقبة جودة الأداء المهني أوصت اللجنة باعتماد مشروع دليل الفحص ورفعته لمجلس إدارة الهيئة للنظر فيه واعتماده ؛ ويعرضه على مجلس الإدارة صدر عن المجلس قرار برقم ٣/٤ وتاريخ ١٩٩٨/٧/٥ هـ الموافق ١٩٩٨/١٠/٢٥ م قضى باعتماد دليل فحص الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة. هذا ولا يتطلب دليل الفحص متطلبات مهنية جديدة حيث أن المتطلبات المهنية التي تضمنها دليل الفحص هي المتطلبات الواردة في نظام المحاسبين القانونيين ومعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة ، ومعايير الرقابة النوعية وغير

ذلك من المتطلبات المهنية والنظامية، وبذلك فإن ما ورد في دليل الفحص ما هو إلا إجراءات تهدف الى التأكد من التزام مكاتب المحاسبة بتطبيق تلك المتطلبات.

٤ - دليل الرقابة النوعية :

رغبة في تيسير السبل لمكاتب المحاسبة لتطبيق معايير الرقابة النوعية ، أعدت الهيئة دليلا للرقابة النوعية تضمن عرضا للمتطلبات النظامية والمهنية لكل عنصر من عناصر الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة ، وعرضا للسياسات والإجراءات المقترحة التي تساعد مكاتب المحاسبة على تنفيذ معايير الرقابة النوعية ، كما تضمن الدليل على نماذج مقترحة لتوثيق الاجراءات والسياسات التي يتخذها المكتب للتحقق من الالتزام بمتطلبات معايير الرقابة النوعية. وتم اعتماد الدليل من قبل لجنة مراقبة جودة الأداء المهني كمرجع استرشادي تسترشد به مكاتب المحاسبة عند تنفيذ معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة وذلك بموجب القرار رقم ٢/٥ وتاريخ ١٩/٢/٢٨هـ. ولا يتطلب دليل الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة متطلبات مهنية جديدة ، حيث أن المتطلبات المهنية المشار اليها في الدليل هي ذاتها المتطلبات الواردة في نظام المحاسبين القانونيين والمعايير المهنية. وبالرغم من أن السياسات والنماذج التي تضمنها الدليل غير ملزمة ؛ إلا أن العمل بها سيساعد بإذن الله مكاتب المحاسبة على تطبيق معايير الرقابة النوعية بكفاءة وفاعلية.

ثالثا : التأهيل العلمي والمهني:

نظرا لما للقوائم المالية ورأى مراجع الحسابات حيالها من أهمية بالغة. يتعين أن يكون المحاسب الذي يعد القوائم المالية واثقا من قدرته على إعداد تلك القوائم والتحقق من صحة المعلومات التي تحتويها ، كما يتعين أن يكون المراجع الخارجي لهذه القوائم واثقا من عدالة رأيه حيال تلك القوائم. ويتعذر تحقيق ذلك ما لم يكن معدو القوائم المالية ومراجعوها مؤهلين التأهيل العلمي والمهني الكافي الذي يمكنهم من فهم نشاط المنشأة واستيعاب ما تعنيه المعلومات المعروضة في هذه القوائم وتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة بطريقة سليمة. ويتعذر الوفاء بذلك ما لم يتم تطوير برامج تعليمية وتدريبية ملائمة. ولا يقتصر التأهيل العلمي والعملية اللازم على مجالات المراجعة والمحاسبة فقط وإنما يشمل مجالات أخرى.

وقد عني نظام المحاسبين القانونيين بهذا الجانب حيث خص الهيئة في مادته التاسعة عشر بتنظيم دورات التعليم المستمر وتنظيم اختبار الزمالة. على أن تشمل القواعد العامة لاختبار الزمالة الجوانب المهنية والعملية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة. وبيين ما يلي ما تم من عمل حيال هذا النشاط خلال عام ١٩٩٩م :

١ - اختبار زمالة الهيئة :

شرعت اللجنة فور اعتماد القواعد العامة لاختبار الزمالة ببناء قاعدة معلومات موسعة لأسئلة الاختبار وإجاباتها النموذجية ، وواصلت الهيئة خلال عام ١٩٩٩م عقد الاختبار وتحديث قاعدة المعلومات ، وتقدم بضع مئات لهذا الاختبار حصل على زمالة الهيئة منهم ١٢١ فرداً.

٢ - الدورات التدريبية للإعداد لاختبار زمالة الهيئة :

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة والتدرب على تطبيقها بمهارة. وقد بدأ الإعداد لهذه الدورات بوضع الإطار العام للمواد التدريبية لدورات الإعداد لاختبار الزمالة من قبل لجنة التعليم والتدريب وتم اعتماده من مجلس الإدارة ، وفي ضوء تلك القواعد تم إعداد عدد من الحقائب التدريبية. وتغطي كل حقيبة تدريبية موضوعاً أو أكثر من المواضيع الرئيسية لأحد مواد اختبار زمالة الهيئة ، وتتضمن كل حقيبة عرضاً لأهداف وعناصر الموضوع وشرحاً وافياً لكل عنصر وربطه بالمعايير المهنية ذات العلاقة ومسائل وحالات تطبيقية. وقد بدأت الهيئة تنفيذ هذه الدورات اعتباراً من عام ١٩٩٥م. وواصلت الهيئة عقد هذه الدورات خلال عام ١٩٩٩م. ويقضي قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢/٧ وتاريخ ١٩٩٩/٧/٥هـ الموافق ١٩٩٨/١٠/٢٥م بأن تكون قيمة إشتراك الدورات التدريبية لاختبار الزمالة وقيمة بيعها للأفراد والمؤسسات كما يلي :

الموضوع	قيمة اشتراك الدورات بالريال	سعر بيع الحقائب التدريبية	
		أفراد	منشآت
المحاسبة	٦,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠
المراجعة	٤,٠٠٠	٨٠٠	١,٢٠٠
الزكاة والضريبة	٣,٠٠٠	٦٠٠	١,٠٠٠
الأنظمة التجارية	٢,٠٠٠	٣٥٠	٧٥٠
فقه المعاملات	٢,٠٠٠	٣٥٠	٧٥٠

ويبين مايلي بياناً بمواد الدورات وعدد الحقائب ، وعدد صفحات دليل المدرب والمتدرب لكل حقيبة :

المادة	عدد الحقائب	عدد الصفحات	
		دليل المتدرب	دليل المدرب
المحاسبة	١٦	١٢٣٨	٨٦١
المراجعة	٨	٣٦٤	٤٩٨
الزكاة والضريبة	٤	٢٥٥	٣٠٣
فقه المعاملات	٣	٢٠٥	١٥١

٣٥٤	١٤٩	٢٠٥	٣	الأنظمة التجارية
-----	-----	-----	---	------------------

وتقوم الهيئة دورياً باستطلاع رأي المشاركين في هذه الدورات من مدربين ومنتدربين وتحليل مرئياتهم ومقترحاتهم.

٣ - الدورات التدريبية للمحاسبين القانونيين المرخصين وقت صدور النظام :

تقضي الفقرة (١/أ) من المادة (٢٠) من نظام المحاسبين القانونيين بأن يلتزم جميع المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة وقت العمل بالنظام بحضور الدورات التدريبية التي تعقدها الهيئة لهم واجتياز الاختبارات خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ بدء البرنامج المعد لذلك ، ما لم يحصلوا على شهادة الزمالة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (١٩) من النظام. وتنفيذاً لذلك أعدت لجنة التعليم والتدريب القواعد العامة المنظمة لتلك الدورات وتم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الهيئة ، وفي ضوء تلك القواعد أعدت الهيئة مواد تدريبية خاصة لتلك الدورات وشرعت الهيئة في عقد هذه الدورات وتنفيذها بدءاً من عام ١٩٩٦م في ثلاث مدن شملت الرياض وجدة والظهران، وواصلت الهيئة خلال عام ١٩٩٩م عقد هذه الدورات. وبلغ عدد المحاسبين المرخصين الذين حضروا هذه الدورات حتى تاريخه (٢٠٦) فرداً. وقد صدر عن المجلس قرار برقم ٣/٢/٦ وتاريخ ١٣/٩/٢٠١٤هـ الموافق ١٢/٢١/١٩٩٩م قضى بإلغاء عضوية الأعضاء الذين لم يحضروا هذه الدورات.

٤ - الدورات التدريبية المتخصصة :

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدربين من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية والمهنية لموضوع معين. وتستهدف الدورات كل من له اهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة في القطاع العام والخاص وبصفة خاصة من يعمل منهم في الجوانب ذات العلاقة بموضوع الدورة. ويتم تصميم الحقائق التدريبية لهذه الدورات وفق الاحتياجات الخاصة للدورة ؛ وشرعت الهيئة في تنفيذ هذه الدورات بدءاً من عام ١٩٩٨م وشمل ذلك الدورات التالية :

- المخزون.
- الإيرادات.
- التدفق النقدي.
- الإستثمار في الأوراق المالية.
- لجان المراجعة.
- تكاليف البحث والتطوير والمصروفات
- توحيد القوائم المالية.
- إدارية والتسويقية.
- إعداد التقارير المالية الأولية.

٥ - التعليم المستمر :

تنفيذاً لأحكام المادة ١/٢ من إجراءات عمل لجنة التعليم والتدريب والتي تقضي بأن من مهام اللجنة إعداد وتنفيذ وتطوير دورات التعليم المستمر ؛ أعدت الأمانة العامة مشروع القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر ، والذي تم التوصل إليه بعد دراسة مستفيضة للقواعد المعمول بها لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. وقامت اللجنة بمناقشة مشروع هذه القواعد خلال عدة اجتماعات ، ومن ثم أعيدت صياغة مشروع القواعد في ضوء الملاحظات المقدمة ، وبعد اعتمادها من اللجنة تم إرسال مشروع القواعد لأعضاء الهيئة وأعضاء هيئة التدريس لتزويد اللجنة بما لديهم من ملاحظات ، ومن ثم إعداد المسودة النهائية لمشروع القواعد. وبعرضها على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم ٢/٣ وتاريخ ١١/٩/١٩٩١هـ الموافق ١٢/٢٩/١٩٩٨م قضى باعتماد هذه القواعد وأن يبدأ العمل بها اعتباراً من ١/١/١٩٩٩م. وتهدف هذه القواعد الى تحديث المعلومات والمهارات المهنية والفنية في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة بغرض المحافظة أو زيادة الكفاءة المهنية والفنية. وبموجب هذه القواعد يجب على :

١ - كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسيين المرخص لهم بمزاولة المهنة أن يكمل (٣٠٠) ثلاثمائة نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات ، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمس وستين نقطة تدريب.

٢ - كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسيين غير المرخص لهم بمزاولة المهنة أن يكمل (١٨٠) مائة وثمانين نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات ، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمسين نقطة تدريب.

٣ - الموظفين الفنيين العاملين في مكاتب المحاسبة أن يكملوا (١٨٠) مائة وثمانين نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات ، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمسين نقطة تدريب.

٤ - كل من اجتاز اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ولم ينتسب لعضوية الهيئة أن يكمل (١٨٠) مائة وثمانين نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات ، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمسين نقطة تدريب.

هذا ويتم احتساب نقاط التعليم المهني المستمر على أساس ثلاث نقاط لكل ساعة من التعليم المهني المستمر الرسمي ، ونقطة واحدة لكل ساعة من التعليم المهني المستمر غير الرسمي.

رابعاً : تطوير الكوادر الوطنية :

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة ، بصفة عامة ؛ وتطوير الكوادر الوطنية في مكاتب المحاسبة بصفة خاصة ، قامت الهيئة بدراسة شاملة لهذا الموضوع ، وتم عرض ماتم التوصل اليه من مقترحات في ندوة عامة عقدت بتاريخ ٨/٦/٢٠١٤ هـ الموافق ١٨/٩/١٩٩٩ م وتم رفع ما تم التوصل اليه من توصيات إلى مجلس إدارة الهيئة ، وصدر عن المجلس عددا من القرارات منها القرار رقم ٤/٢/٢٠١٣ وتاريخ ١٣/٩/٢٠١٤ هـ الموافق ٢١/١٢/١٩٩٩ م القاضي بإلزام الموظفين الفنيين العاملين في مكاتب المحاسبة بإكمال ساعات التعليم المهني المستمر ، وفق ما هو محدد في البند (٤/٢) من القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر المعتمدة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣/٢/٢٠١١ وتاريخ ١١/٩/١٩٩٤ هـ الموافق ٢٩/١٢/١٩٩٨ م ، وذلك إعتباراً من ٢٤/٩/٢٠١٤ هـ الموافق ١/١/٢٠٠٠ م ؛ وإلزام مكاتب المحاسبة بتيسير السبل للموظفين الفنيين لإكمال ساعات التعليم المستمر المشار إليها أعلاه.

كما إعتمد مجلس إدارة الهيئة بموجب قراره رقم ٤/٢/٢٠١١ وتاريخ ١٣/٩/٢٠١٤ هـ الموافق ٢١/١٢/١٩٩٩ م نموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين العاملين في هذه المكاتب ، وأوصى المجلس بموجب قراره رقم ٤/٢/٢٠١٣ وتاريخ ١٣/٩/٢٠١٤ هـ الموافق ٢١/١٢/١٩٩٩ م بتعديل المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المحاسبين القانونيين ، وقد صدر قرار وزاري برقم ١٨٨٨ وتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٤ هـ قضى بتعديل المادة المذكورة. ومن أبرز التعديلات التي شملها القرار الوزاري مايلي :

١ - يجب على المحاسب القانوني المرخص له سواء كان فرداً أو شركة مهنية توظيف نسبة من السعوديين من مجموع موظفيه الفنيين وفق ما يلي :

النسبة	عدد الموظفين
٢٠ %	أ - من (١) موظف الى (٢٠) موظف
٢٥ %	ب - من (٢١) ، ، الى (٣٠) ، ،
٣٠ %	ج - من (٣١) فأكثر

ويراعى أن يتم تطبيق النسبة ما بين ٢٠% - ٣٠% بشكل تدريجي خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات ، وألا تقل الزيادة السنوية عن ٣٠% من هذه النسبة.

٢ - تعد مكاتب المحاسبة التي يزيد عدد موظفيها عن عشرون موظفا خطة سنوية تبين تفصيلا للإجراءات التي سيقوم بها المكتب لتطوير الموظفين السعوديين الفنيين العاملين في المكتب ومن هذه الإجراءات :

أ - تيسير السبل للموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة للاستعداد للتقدم لاختبار زمالة الهيئة. بما في ذلك إتاحة الفرصة لهم لحضور الدورات التدريبية التي تعقدها الهيئة لهذا الغرض.

ب - حث الموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة على حضور دورات التعليم المستمر واعتبار ذلك أساسا لترقيتهم داخل المكتب.

ج - وضع خطة زمنية لتطور الموظف السعودي داخل المكتب (مراجع، مشرف، مدير مراجعة، شريك).

د - تقييم أداء الموظفين الفنيين دوريا ووضع برنامج زمني لتقوية نقاط الضعف التي تحتاج الى تطوير ومتابعة تنفيذ البرنامج وتقييمها دوريا.

هـ - إتاحة الفرصة للموظفين في المشاركة في اللجان المهنية المتخصصة.

٣ - تسترشد مكاتب المحاسبة بنموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين السعوديين المعتمد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

خامساً : خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع :

الوقوف من خلال المتابعة والبحث العلمي حول المتغيرات والاتجاهات الجديدة في المحاسبة والمراجعة وأساليبها بما فيها استخدام التقنية الحديثة في أعمال المحاسبة والمراجعة وتعميم هذه المعارف وكيفية ومدى استخداماتها وانعكاساتها على الأعضاء بشكل خاص وعلى المهنة بشكل عام يعتبر من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق رسالة الهيئة. وقد أناط نظام المحاسبين القانونيين بالهيئة في مادته التاسعة عشرة إعداد البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والكتب والنشرات والمشاركة في الندوات المحلية والدولية ذات العلاقة بالمحاسبة والمراجعة وما يتعلق بهما. وقد قامت الهيئة بإنشاء مركز معلومات يهدف إلى خدمة أعضاء الهيئة وغيرهم من الباحثين في علوم المحاسبة والمراجعة ، ويحتوى المركز على معظم النشرات الدورية والإصدارات الهامة في علوم المحاسبة والمراجعة الصادرة عن الجهات المهنية الرائدة بمختلف دول العالم. هذا بالإضافة إلى

الكتب النظرية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات الصلة بها مثل فقه المعاملات والأنظمة التجارية والزكاة والضريبة.

وأعدت الهيئة دراسة مقارنة للسياسات المحاسبية المتبعة لدى الشركات المساهمة وتم تبويب هذا التحليل لكل قطاع على حدة وداخل كل قطاع تم تحديد السياسة المحاسبية للبنود التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية لكل شركة مثل المخزون والاستثمارات والاستهلاكات الخ. ويتم تحديث هذه الدراسة دورياً ، وتوزع على ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة. وتقوم الهيئة بتنظيم عدد من الندوات سنوياً يشارك في تقديمها نخبة من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة. والمشاركة في عدد من الندوات المحلية والدولية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة ، وإصدار نشرة مهنية ربع سنوية تعنى بنشر أخبار الهيئة ومنسوبيها وما يصدر من معايير وقواعد وكل ما يساعد على تطوير المهنة والرفع من مستواها.

سادساً : البحوث والدراسات والمشاركة فى المؤتمرات والندوات :

يهدف هذا الجانب إلى تفاعل الهيئة مع أعضائها على نحو يجعل الهيئة تستجيب لمتطلباتهم وتساعدهم على التطور والاستفادة من قدراتهم وتجاوز الصعوبات التي قد تواجههم. كما يهدف هذا الجانب إلى تفاعل الهيئة وأعضائها مع المجتمع بغرض تعزيز الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسبون القانونيون.

ويشمل الدور الذي قامت به الهيئة في هذا المجال بإصدار الدراسات والبحوث والنشرات المهنية ، وإنشاء مركز معلومات يحتوى على الكتب والمراجع العلمية والعملية والنشرات الدورية والإصدارات الهامة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات الصلة بها مثل فقه المعاملات والأنظمة التجارية والزكاة والضريبة. كما يشمل هذا الجانب مشاركة الهيئة فى المؤتمرات والندوات المحلية والاقليمية والدولية ، والتعاون مع الجهات الأخرى المحلية والاقليمية والدولية فى كل ما من شأنه النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة.

سابعاً : الخطة الإستراتيجية للهيئة :

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة ، وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها ؛ وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع ومكاتب المحاسبة ، أعدت الهيئة مشروع خطة استراتيجية للهيئة للفترة من (١٩٩٨ – ٢٠٠٢م) ، وتضمن مشروع الخطة تصوراً للرؤية المستقبلية للهيئة واختيار الأنشطة

(الأهداف الفرعية) التي من شأنها وضع هذا التصور موضع التنفيذ. وكان أساس الاختيار مدى أهمية الحاجة لهذا النشاط في المرحلة الحالية وملاءمته للمحيط المهني في المملكة.

وليتسنى تحقيق الفائدة المنشودة من مشروع الخطة الاستراتيجية تم ارسالها لذوي الاهتمام والاختصاص بغرض التعرف على وجهة نظرهم حول مدى ملاءمة الأنشطة المقترحة ، وما إذا كان لديهم أي مقترحات أو أنشطة يرغبون إضافتها ؛ وقامت اللجنة بدراسة الملاحظات التي تم استلامها وإدخال التعديلات التي رأت لجنة الخطة الاستراتيجية ادخالها وبعرضها على مجلس الإدارة صدر عن المجلس قرار برقم ١/٢/٤ وتاريخ ١٤١٩/١/١٧هـ الموافق ١٣/٥/١٩٩٨م قضى بالموافقة على الخطة الاستراتيجية للهيئة خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٢م).

ثامناً : مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة :

البيانات		١٩٩٨م			١٩٩٩م	
المجموع	المتنازل عنه	المجموع	المتنازل عنه	المجموع	المتنازل عنه	
١٢٤,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٣١,٠٠٠	٧٤,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	٤,٠٠٠	
٧٠,٥٠٠	—	٧٠,٥٠٠	٣٨,٣٠٠	٥٠,٠٠٠	١١,٧٠٠	
١٩٤,٥٠٠	٧,٠٠٠	٢٠١,٥٠٠	١١٢,٣٠٠	١٢٨,٠٠٠	١٥,٧٠٠	

تاسعاً : اشتراكات الأعضاء المتأخرة :

يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر للأعضاء الذين قاموا بسداد اشتراك الهيئة ويأمل المجلس من بقية الأعضاء سداد الأقساط المستحقة وتشمل :

عدد السنوات المتأخرة	المرخصين	غير مرخصين	الملغي تراخيصهم	المجموع
أكثر من خمس سنوات	—	—	١٠	١٠
خمس سنوات	٢	—	٧	٩
أربع سنوات	١	—	٥	٦
ثلاث سنوات	٥	١	٢	٨
سنتين	٧	٢	١٠	١٩
سنة	٢٣	٦	١٠	٣٩
عدد المتأخرين عن سداد الاشتراك كما في ١٢/٣١/١٩٩٩م	٣٨	٩	٤٤	٩١
عدد المتأخرين عن سداد الاشتراك كما في ١٢/٣١/١٩٩٨م	٥٣	٤	٩٠	١٤٧

هذا وفي إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة لمتابعة الاشتراكات المتأخرة ، أعدت الأمانة العامة خلال عام ١٩٩٩م تقريراً عن الإشتراكات المتأخرة ويعرضه على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس عدداً من القرارات منها :

أ - القرار رقم ٣/٢/٦ وتاريخ ١٣/٩/١٤٢٠هـ الموافق ٢١/١٢/١٩٩٩م القاضي بإبلاغ الأعضاء الأساسيين الذين لم يحضروا الدورة التدريبية المنصوص عليها في المادة (٢٠) من نظام المحاسبين القانونيين بإنهاء عضويتهم نظراً لعدم حضورهم الدورة التدريبية.

ب - القرار رقم ٢/٢/٦ وتاريخ ١٣/٩/١٤٢٠هـ الموافق ٢١/١٢/١٩٩٩م القاضي بتوجيه إنذار للأعضاء الأساسيين الذين مضى على تاريخ سداد إشتراكهم أكثر من خمس سنوات يتم إبلاغهم بموجبه أنه سيتم إلغاء عضويتهم إذا لم يسددوا الإشتراكات المتأخرة عليهم خلال ثلاثة شهور من تاريخ الإنذار.

ج - القرار رقم ١/٢/٦ وتاريخ ١٣/٩/١٤٢٠هـ الموافق ٢١/١٢/١٩٩٩م القاضي بتعليق عضوية الأعضاء الأساسيين الذين مضى على تأخر سداد إشتراكهم أكثر من ثلاث سنوات.

وتتفيذاً لما تقدم ؛ تم إلغاء عضوية الأعضاء الأساسيين الذين مضى على تاريخ سداد إشتراكهم أكثر من خمس سنوات ولم يسددوا الإشتراك خلال فترة الإنذار والبالغ عددهم ثمانية أعضاء ، كما تم إلغاء عضوية الأعضاء الذين لم يحضروا الدورة التدريبية المنصوص عليها في المادة (٢٠) من نظام المحاسبين القانونيين والبالغ عددهم (٦٤) عضواً ، وبذلك يكون مجموع الأعضاء الأساسيين الذين تم إلغاء عضويتهم خلال عام ١٩٩٩م (٧٢) عضواً.

عاشراً : موارد الهيئة عن العام المالي ١٩٩٩م :

بلغ إجمالي موارد الهيئة لعام ١٩٩٩م ٥,٢٣١,٧٠٦ ريالاً كما بلغت مصاريفها لنفس الفترة ٤,٩٦٥,٦١٤ ريالاً. وتبين القوائم المالية المرفقة عرضاً مفصلاً لإيرادات ومصروفات الهيئة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية ؛ والذي يظهر استمرار زيادة الموارد الذاتية للهيئة في عام ١٩٩٩م حيث بلغت ٧٥% من إجمالي الإيرادات ، وبلغت هذه النسبة في عام ١٩٩٨م ٧٤%.

هذا وإضافة الى ما بذلته الأمانة العامة للهيئة من جهود مخصصة لتنفيذ المشاريع المعتمدة ، فقد كان للجهود المتميزة التي بذلها الإخوة أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية والمستشارين الذين تم التعاون معهم لإعداد المشاريع المعتمدة والبالغ عددهم ٢٠٠

مستشارا تقريبا تأثيرا مباشرا على انجاز المشاريع فى الوقت المناسب وبجودة عالية. كما ساهم عدد من نوى الاهتمام والاختصاص فى تقديم مآلديهم من مآلحظآت حبال المشاريع التى أعدتها الهيئة ، وساهم عدد من الصحف المحلية ومن أبرزها جريدة الرياض بنشر ماصدر عن الهيئة من مشاريع ، ونشر عدد من المقآلات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة وإجراء المقآبآلات مع عدد من المهتمين بمهنة المحاسبة الأمر الذى من شأنه الرفع من الوعى المحاسبى فى المجتمع. وتتقدم الهيئة بالشكر الجزيل لهم جميعا ولكل من ساهم فى العمل فى دعم الهيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ونرجو من الله العون والتوفيق والسداد.

القوائم المالية للسنة المالية المنتهية
في ١٤٢٠/٩/٢٣ هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٣١ م
وتقرير مراجع الحسابات

القوائم المالية للسنة المالية المنتهية
في ٢٣/٩/٢٠١٤ هـ الموافق ٣١/١٢/١٩٩٩ م
وتقرير مراجع الحسابات

صفحة

—	تقرير مراجع الحسابات
٢	قائمة المركز المالي
٣	قائمة الإيرادات والمصروفات
٤	قائمة التدفق النقدي
٥ — ١١	إيضاحات حول القوائم المالية

م.ع. ٢٠٠/

تقرير مراجع الحسابات

السادة / أمضاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد راجعنا قائمة المركز المالي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين كما في ١٤٢٠/٩/٢٣ هـ الموافق ٢١ ديسمبر ١٩٩٩م وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التدفق النقدي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (١٥) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المعدة من قبل الهيئة والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها، وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية

وفي رأينا إن القوائم المالية المذكورة أعلاه ككل :

١. تظهر بعدل المركز المالي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين كما في ١٤٢٠/٩/٢٣ هـ الموافق ٢١ ديسمبر ١٩٩٩م وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التدفق النقدي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ في ضوء العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والملائمة لظروف الهيئة.
٢. تتفق مع متطلبات النظام الأساسي للهيئة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

عبد العزيز بن تركي السديري

محاسب قانوني ترخيص رقم ٢٢٨



الرياض في: ٢٧/١١/١٤٢٠ هـ

الموافق: ٠٤/٠٣/٢٠٠٠م

قائمة المركز المالي
كما في ٢٣/٩/١٤٢٠هـ الموافق ٣١/١٢/١٩٩٩م

ريال	ريال	الإيضاح	البيان
١٩٩٨م	١٩٩٩م		
			أصول متداول
٨٣٦,٤٥٩	٦١١,٧٩٩		تقديدي البنوك
٥,٤٤٥,٢٦٩	٥,٣٠٠,٠٠٠	(٣)	الاستثمارات
١٠١,٧٥٠	٧٤٠,٠٩١	(٤)	إيرادات مستحقة
١٠٨,٧٣٢	١٦٩,٦٠٣	(٥)	مصرفات مدفوعة مقدما
٦,٤٩٢,٢١٠	٦,٨٢١,٤٩٣		اجمالي الأصول المتداول
			خصوم متداول
٣٣٧,٣٨٧	١٣٩,٤٠٠	(٦)	مصرفات مستحقة
١٥٧,٠٠٠	٣٠٣,٩٧٣	(٧)	إيرادات مدفوعة مقدما
٨٨,٥٠٠	٣٢,٤٠٠		دائنون
(٥٨٢,٨٨٧)	(٤٧٥,٧٧٣)		اجمالي الخصوم المتداول
٥,٩٠٩,٣٢٣	٦,٣٤٥,٧٢٠		صافي الأصول المتداول
			أصول ثابتة
٢٦٥,٧١٢	٢٤٠,٥٣٩	(١٥)	صافي الأصول الثابتة
			خصوم غير متداول
٥٢٠,٥٨٠	٦٦٥,٧١٣		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(٥٢٠,٥٨٠)	(٦٦٥,٧١٣)		اجمالي الخصوم غير المتداول
٥,٦٥٤,٤٥٥	٥,٩٢٠,٥٤٦		صافي الأصول
=====	=====		
٥,٧٦٠,٨١٨	٥,٦٥٤,٤٥٤		الفائض العام
(١٠٦,٣٦٣)	٢٦٦,٠٩٢		الفائض المدور من سنوات سابقة
٥,٦٥٤,٤٥٥	٥,٩٢٠,٥٤٦		فائض (عجز) السنة
=====	=====		اجمالي الفائض العام

تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

**قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في ٢٣/٩/١٤٢٠هـ الموافق ٣١/١٢/١٩٩٩م**

البيـان	الإيضاح	ريـال ١٩٩٩م	ريـال ١٩٩٨م
الإيرادات :			
اشتراكات الأعضاء الأساسيين	(٨)	١,٣٧٧,٧٠٠	١,٤٣٥,١٠٠
اشتراكات الأعضاء المنتسبين	(٩)	٧٦,٢٠٠	٦٩,٢٠٠
اشتراك الدورات التدريبية	(١٠)	١,٨٧٢,٧٥٠	١,٤٨٠,٢٥٠
إعانة حكومية		—	—
تبرعات نقدية		١,١٧٧,٨٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠
تبرعات عينية	(١١)	٦٥,٠٠٠	٢١,٠٠٠
تبرعات مستشاري تنفيذ الدورات		٥٤,٧٧٢	٧,٣٦١
أرباح الاستثمارات		٣٠٠,١٤٠	٢٨٥,٢٣٥
مكافآت أعضاء المجلس واللجان الفنية المتنازل عنها		١٠,٠٠٠	٢٠,٤٠٠
اشتراك التقدم لاختبار الزمالة		٢٤٤,٠٠٠	٢٦٨,٥٠٠
إشترراك مطبوعات		٤٦,٠٤٤	—
بيع حقائب تدريبية		٦,٢٠٠	—
أخرى		١,١٠٠	٢٧,٤٥٠
إجمالي الإيرادات :		<u>٥,٢٣١,٧٠٦</u>	<u>٤,٨١٤,٤٩٦</u>
المصروفات :			
مصروفات عمومية وإدارية	(١٢)	٣,١٤٧,٣١٧	٣,٠٢٠,٠٤٤
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية	(١٣)	٢٦٢,٠٠٠	٣٧٥,٧٥٠
مشاريع مهنية	(١٤)	١,٣٢٦,٤١٢	١,٢٣٤,٦٨٠
مركز المعلومات والتطوير المهني		١٢٤,١٩٧	١٤٥,٥٣٨
استهلاك أصول ثابتة	(١٥)	١٠٥,٦٨٨	١٤٤,٨٤٧
إجمالي المصروفات :		<u>٤,٩٦٥,٦١٤</u>	<u>٤,٩٢٠,٨٥٩</u>
فائض (عجز) السنة		<u><u>٢٦٦,٠٩٢</u></u>	<u><u>(١٠٦,٣٦٣)</u></u>

تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

قائمة التدفق النقدي
للسنة المنتهية في ٢٣/٩/١٤٢٠هـ الموافق ٣١/١٢/١٩٩٩م

ريـال	ريـال	الإيضاح	البيـان
١٩٩٨م	١٩٩٩م		
١,٤٥١,٣٥٠	١,٣٦٨,٢٠٠		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية :
٦٨,٦٠٠	٧٥,٩٠٠		إشتراكات الأعضاء الأساسيين
١,٣٠٤,٥٠٠	١,١٠٢,٠٠٠		إشتراكات الأعضاء المنتسبين
٢٥٤,٠٠٠	٢١٦,٠٠٠		إشتراك الدورات التدريبية
—	٤٣,٢٧٧		إشتراك التقدم لاختبار الزمالة
—	٦,٢٠٠		إشتراك مطبوعات
٢٨٥,٢٣٥	٢٢٠,٥٦٦		بيع حقائب تدريبية
٤٢,٠٠٠	٧٨,٧٥٠		عوائد استثمار مستثممة (مربحة)
١٥٧,٠٠٠	٣٠٣,٩٧٣	(٧)	تحصيل إيرادات مستحقة
(٢,٦٦٢,٦٠٠)	(٢,٨٩٤,٩٩٣)		إيرادات مدفوعة مقدماً
(١,٠٦٧,٤١٩)	(١,١٤٨,٥٧١)		مصروفات عمومية وإدارية
(٣٤٩,٩٥٠)	(٢٥١,٠٠٠)		المشاريع المهنية
(١٠٨,٧٤٢)	(١٠٧,٧٠٧)		مكافأة أعضاء المجلس واللجان الفنية
(١٠٨,٧٣٢)	(١٦٩,٦٠٣)	(٥)	مركز المعلومات والتطوير المهني
(٨٠,١٤٣)	(٣١٠,٢٠٦)		مصروفات مدفوعة مقدماً
(٨١٤,٩٠١)	(١,٤٦٧,٢١٤)		سداد دائنون ومصروفات مستحقة
			صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
(٤٦,٣٠٢)	(٨٠,٥١٥)		التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية :
(٤٦,٣٠٢)	(٨٠,٥١٥)		شراء أصول ثابتة
			صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية
١,٢٠٠,٠٠٠	١,١٧٧,٨٠٠		التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية :
—	—		تبرعات
١,٢٠٠,٠٠٠	١,١٧٧,٨٠٠		إعانة حكومية
٣٣٨,٧٩٧	(٣٦٩,٩٢٩)		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
٥,٩٤٢,٩٣١	٦,٢٨١,٧٢٨		صافي الزيادة (العجز) في النقد والنقد
٦,٢٨١,٧٢٨	٥,٩١١,٧٩٩		المماثل خلال الفترة
=====	=====		رصيد النقد والنقد المماثل في بداية العام
			رصيد النقد والنقد المماثل في آخر العام

تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية

١ - عام :

نص نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها. ويقوم مجلس إدارة الهيئة وفقا لنص المادة الخامسة والعشرين من نظام المحاسبين بتصريف شئونها وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومنها :

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
- القيام بالمراقبة الميدانية للتأكد من قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقييد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.
- وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتنظيم دورات التعليم المستمر.
- إعداد البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والكتب والنشرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والمشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.
- وتتضمن موارد الهيئة وفقا لنص المادة السادسة والعشرين من النظام اشتراكات الأعضاء والهيئات والتبرعات والوصايا التي يقرر مجلس الإدارة قبولها ، وعائد استثمار أموال الهيئة. ويتولى الأمين العام للهيئة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ومتابعة وممارسة صلاحيات الإدارة التنفيذية ، كما تتولى اللجان الفنية المنبثقة عن المجلس إعداد المعايير والقواعد العامة التي تنظم عمل الهيئة بما في ذلك وضع وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد وسلوك آداب المهنة وتنظيم برامج الزمالة ومراقبة الأداء وغير ذلك من البرامج ذات العلاقة بالمهنة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة:

١/٢ تسجيل الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات :

- أ - تسجل الأصول والخصوم بموجب التكلفة التاريخية.
- ب - تسجل المصروفات والإيرادات وفقا لقاعدة الاستحقاق باستثناء اشتراكات الأعضاء حيث تسجل وفقا للأساس النقدي.

٢/٢ السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للهيئة من ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

٣/٢ الاستهلاكات :

أ - تستهلك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت وفقا للعمر الزمني المقدر لتلك الأصول وهو أربع سنوات للسيارات وخمس سنوات للأجهزة والمعدات والأثاث والحاسب الآلي وترميم مقر الهيئة.

ب - تستهلك الكتب والمراجع والبرامج التطبيقية خلال السنة التي تشتري خلالها.

ج - تستهلك الأصول الثابتة التي نقل قيمتها عن خمسمائة ريال خلال السنة التي تشتري خلالها.

٤/٢ إعداد وتطوير المعايير المهنية :

تحمل تكلفة المعايير المهنية التي يتم التعاقد على إعدادها وفقا لنسبة الإنجاز التي تحققت خلال السنة المالية.

٥/٢ مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يحتسب مخصص مكافأة نهاية الخدمة بموجب نظام العمل والعمال السعودي.

٦/٢ العملات الأجنبية :

تحول قيمة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي وفقا لأسعار التحويل السائدة حين إجراء المعاملات.

٣ - الاستثمارات :

يتم استثمار فائض أموال الهيئة في المرابحة الإسلامية ، وقد بلغ رصيد المبلغ المستثمر ٥,٣٠٠,٠٠٠ ريال وبلغت الأرباح المحققة ٣٠٠,١٤٠ ريالا.

٤ - إيرادات مستحقة :

ريال		البيان
١٩٩٨م	١٩٩٩م	
١٠٠,٧٥٠	٦٥٠,٧٥٠	اشترك دورات تدريبية
١,٠٠٠	٧,٠٠٠	اشترك اختبار الزمالة
	٧٩,٥٧٤	عوائد استثمار
	٢,٧٦٧	أخرى
١٠١,٧٥٠	٧٤٠,٠٩١	الاجمالي

٥ - مصروفات مدفوعة مقدما :

ريــــــــــــــــال		البيــــــــــــــــان
١٩٩٨م	١٩٩٩م	
٧٣,٩٨٠	١٣٦,٨٥٨	رواتب وبيــــــــــــــــدلات
٣٤,٧٥٢	٣٢,٧٤٥	أخــــــــــــــــرى
١٠٨,٧٣٢	١٦٩,٦٠٣	الاجــــــــــــــــمــــــــــــــــالى

٦ - مصروفات مستحقة :

ريــــــــــــــــال		البيــــــــــــــــان
١٩٩٨م	١٩٩٩م	
١٨٢,٥٠٠	٩٨,٧٠٠	مكافأة مستشاريــــــــــــــــن
١٠٣,١٥٤	١٢,٩٣٥	رواتب وبيــــــــــــــــدلات
٥١,٧٣٣	٢٧,٧٦٥	أخــــــــــــــــرى
٣٣٧,٣٨٧	١٣٩,٤٠٠	الاجــــــــــــــــمــــــــــــــــالى

٧ - الإيرادات المدفوعة مقدما :

ريــــــــــــــــال		البيــــــــــــــــان
١٩٩٨م	١٩٩٩م	
٢١,٠٠٠	١١,٠٠٠	اشتراك اختبار الزمــــــــــــــــالــــــــــــــــة
١٢٢,٠٠٠	٦٢,٠٠٠	اشتراك الدورات التدريبية لاختبار الزمــــــــــــــــالــــــــــــــــة
٩,٠٠٠	٣٩,٢٥٠	اشتراك الدورات المتخصصــــــــــــــــة
٥,٠٠٠	—	اشتراك الدورات التدريبية للمحاسبين المرخصين
—	١٩١,٧٢٣	إشــــــــــــــــتــــــــــــــــراك مطبوعــــــــــــــــات
١٥٧,٠٠٠	٣٠٣,٩٧٣	الاجــــــــــــــــمــــــــــــــــالى

٨ - اشتراكات الأعضاء الأساسيين المحصلة :

١٩٩٨م		١٩٩٩م		البيــــــــــــــــان
مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	
٧,٠٠٠	١٤	٧,٠٠٠	١٤	تسجيل عضوية :
٧,٠٠٠	١٤	٧,٠٠٠	١٤	المجمــــــــــــــــوع
٨٨٥,٠٠٠	١٧٧	٧٨٢,٠٠٠	١٥٧	اشتراك سنوي :
٤٤,٠٠٠	٤٤	٤٩,٠٠٠	٤٩	فئة ٥,٠٠٠ ريال
٩٢٩,٠٠٠	٢٢١	٨٣١,٠٠٠	٢٠٦	فئة ١,٠٠٠ ريال
				المجمــــــــــــــــوع
٣٤٩,٠٠٠	٦٩٨	٣٩٨,٥٠٠	٧٩٧	اشتراك موظفين :
١٤٩,٧٠٠	٤٩٩	١٤١,٠٠٠	٤٧٠	فئة ٥٠٠ ريال
٤٠٠	٢	٢٠٠	١	فئة ٣٠٠ ريال
٤٩٩,١٠٠	١١٩٩	٥٣٩,٧٠٠	١٢٦٨	فئة ٢٠٠ ريال
				المجمــــــــــــــــوع
١,٤٣٥,١٠٠		١,٣٧٧,٧٠٠		الاجــــــــــــــــمــــــــــــــــالى

* تتضمن الاشتراكات المحصلة والبالغ مقدارها ١,٣٧٧,٧٠٠ ريال اشتراكات تخص عام ١٩٩٩م وسنوات سابقة وذلك كما يلي :

الإجمالي	السنة المالية		نوع الاشتراك
	سنوات سابقة	١٩٩٩م	
٧,٠٠٠	—	٧,٠٠٠	تسجيل عضوية
٨٣١,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٦٤١,٠٠٠	اشتراك سنوي
٥٣٩,٧٠٠	٦٣,١٠٠	٤٧٦,٦٠٠	اشتراك موظفين
١,٣٧٧,٧٠٠	٢٥٣,١٠٠	١,١٢٤,٦٠٠	المجموع

٩ - اشتراكات الأعضاء المنتسبين :

١٩٩٨م	١٩٩٩م	البيان
٣٤٦	٣٨١	عدد الأعضاء
٦٩,٢٠٠	٧٦,٢٠٠	إجمالي قيمة الاشتراك

١٠ - الدورات التدريبية :

بلغ إجمالي إيرادات الدورات التدريبية لعام ١٩٩٩م ١,٨٧٢,٧٥٠ ريالاً مفصلة كما يلي :

١٩٩٨م	١٩٩٩م	البيان
١,١٥٣,٠٠٠	١,٢٦٤,٠٠٠	دورات تدريبية للإعداد لاختبار الزمالة
١٧٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	دورات تدريبية للمحاسبين المرخصين
١٥٢,٢٥٠	٥٤٣,٧٥٠	دورات تدريبية خاصة
١,٤٨٠,٢٥٠	١,٨٧٢,٧٥٠	الإجمالي

١١ - تبرعات عينية :

حصلت الهيئة على تبرعات لإعداد معايير المحاسبة والمراجعة وقد بلغ إجمالي تكلفة إعداد هذه المعايير ٢٤٠,٠٠٠ ريال. كما بلغ إجمالي ما تم إنجازه من هذه المعايير خلال السنة المالية ٦٥,٠٠٠ ريالاً وذلك كما يلي:

البيانات	التكلفة	نسبة الإنجاز	القيمة المنجزة	المنجز خلال سنوات سابقة	المنجز خلال السنة الحالية
معيار الأصول الثابتة	١٢٠,٠٠٠	%١٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠
معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية	٣٠,٠٠٠	%١٠٠	٣٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠ *
معيار الشهادة	٣٠,٠٠٠	%٥٠	١٥,٠٠٠	—	١٥,٠٠٠
معيار التقارير المستقبلية	٣٠,٠٠٠	%٣٠	١٠,٠٠٠	—	١٠,٠٠٠
معيار المحاسبة والفحص المحدود	٣٠,٠٠٠	%٣٠	١٠,٠٠٠	—	١٠,٠٠٠
الإجمالي	٢٤٠,٠٠٠		١٨٥,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠

* يتضمن تكلفة المعيار ٥,٠٠٠ ريال غير متبرع بها.

١٢ - مصروفات عمومية وإدارية :

المبلغ		البيانات
١٩٩٨م	١٩٩٩م	
١,٦٣٨,٩٤٨	١,٧٣٧,٧٣٨	رواتب وأجور
٥٥١,٣١١	٥٩٣,٩٧٦	بدل سكن وانتقالات
٥٩,٠٣٩	٦٩,٧٥٠	بدل انتداب وتذاكر سفر
٩٣,٤١١	٩٩,٠٤٠	تأمينات اجتماعية
١٦٩,٥٣٨	١٤٥,١٣٣	مكافأة نهاية الخدمة
٦٩,١٦٩	٧٣,٢٥٩	أجور إضافية
٩٦,٥٠٠	٩٩,٩٥٠	مكافآت
٤٩,٥٦٠	٥١,٣٨٠	علاج طبي
٦٧,٩٩٢	٧٤,٥٨١	قرطاسية ولوازم مكتبية ومطبوعات
٥٩,٠٠٠	٢٤,٢٧٠	أتعاب مراجعة واستشارات
٩٨,٢٠٥	٩٦,٤١٢	تشغيل وصيانة
٣٧,٨٢٥	٤٨,١٨٠	بريد وهاتف
٢٩,٥٤٦	٣٣,٦٤٨	مصروفات أخرى
٣,٠٢٠,٠٤٤	٣,١٤٧,٣١٧	الإجمالي

١٣ - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية عن مشاركتهم في اجتماعات المجلس واللجان الفنية :

الإجمالي		بدل انتقال	بدل حضور الجلسات	عدد الاجتماعات	البيانات
١٩٩٨م	١٩٩٩م				
٥٤,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٢	مجلس الإدارة
٨٩,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٩,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٣	لجنة معايير المحاسبة
٧٤,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	١١,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٤	لجنة معايير المراجعة
٣٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٤,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٢	لجنة التعليم والتدريب
٤٠,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٧	لجنة الاختبارات
١٧,٠٠٠	٦,٠٠٠	—	٦,٠٠٠	١	لجنة سلوك وآداب المهنة
٤٨,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٦	لجنة مراقبة جودة الأداء المهني
٥,١٥٠	٤,٠٠٠	—	٤,٠٠٠	٤	لجنة القيد في سجل المحاسبين
—	١٥,٠٠٠	—	١٥,٠٠٠	٣	لجنة الاشراف على الانتخابات
١٢,٦٠٠	١٢,٠٠٠	—	١٢,٠٠٠	٢٣	لجنة التحقيق
٦,٠٠٠	—	—	—	—	لجنة الترشيحات
٣٧٥,٧٥٠	٢٦٢,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٢٠٧,٠٠٠		الإجمالي

١٤ - مشاريع مهنية :

المبلغ		البيانات
١٩٩٨م	١٩٩٩م	
٢٩٩,٣٨٦	٢٩٢,٨٢٩	اختبار الزمالة
٥٢٩,٤١٣	٥٨٩,٤٤١	التعليم والتدريب
* ٢٤٨,٧٨٣	١٦١,٦٥٥	معايير المحاسبة
* ٤٦,٩٣٥	١٠٢,٣٠٣	معايير المراجعة
١١٠,١٦٣	١٧٩,٩٨٥	مراقبة جودة الأداء المهني
—	١٩٩	لجنة سلوك وآداب المهنة
١,٢٣٤,٦٨٠	١,٣٢٦,٤١٢	الإجمالي

* تتضمن معايير المحاسبة والمراجعة كلفة معايير تم إعدادها تبرعا ، بلغت القيمة المنجزة منها ٦٥,٠٠٠ ريال خلال عام ١٩٩٩م و ٢١,٠٠٠ ريال خلال عام ١٩٩٨م.

١٥ - الأصول الثابتة واستهلاكاتها :

صافي القيمة الدفترية		مجمع الاستهلاك في ١٩٩٩/١٢/٣١ م	مجمع استهلاك الاستيعادات	الاستهلاكات خلال العام	مجمع الاستهلاك في ١٩٩٩/١/١ م	اجمالي التكلفة الفعلية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م	الاستيعادات خلال العام	الاضافات خلال العام	التكلفة الفعلية في ١٩٩٩/١/١ م	البيانات
في ١٩٩٨/١٢/٣١ م	في ١٩٩٩/١٢/٣١ م									
٩٢,٨٧٢	٦٢,٤٧٦	٢٣٨,٠٠٦	—	٣٦,٤٣٦	٢٠١,٥٧٠	٣٠٠,٤٨٢	—	٦,٠٤٠	٢٩٤,٤٤٢	أجهزة ومعدات مكتبية
١٠٣,١٥٣	١٢٧,٧٧٩	٣٤٥,٨٦٧	—	٤٢,٦١٤	٣٠٣,٢٥٣	٤٧٣,٦٤٦	—	٦٧,٢٤٠	٤٠٦,٤٠٦	حاسب آلي
٣١,٢٠٠	١٨,٧٠٠	١٤١,٥٩٥	—	١٢,٥٠٠	١٢٩,٠٩٥	١٦٠,٢٩٥	—	—	١٦٠,٢٩٥	سيارات
٣٨,٤٨٧	٣١,٥٨٤	٣٨٤,١٣٠	—	١٤,١٣٨	٣٦٩,٩٩٢	٤١٥,٧١٤	—	٧,٢٣٥	٤٠٨,٤٧٩	أثاث
—	—	٢٠٠,٠٠٠	—	—	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	—	—	٢٠٠,٠٠٠	ترميم مقر الهيئة
٢٦٥,٧١٢	٢٤٠,٥٣٩	١,٣٠٩,٥٩٨	—	١٠٥,٦٨٨	١,٢٠٣,٩١٠	١,٥٥٠,١٣٧	—	٨٠,٥١٥	١,٤٦٩,٦٢٢	الاجمالي